وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المديرية العامة للتعليم والتكوين

مديرية التعليم في الطورين الأوّل والثاني

المديرية الفرعية للمدارس العليا

برنامج مقياس تعليمي موجه لطلاب المدارس العليا للأساتذة ومؤسسات التكوين الملحقة بها

ملمح المتكوّن المستهدف: أستاذ التعليم الثانوي لمادة مدخل للقانون		**المستوى:** السنة الأولى	**السداسي:** الأول
عنوان المقياس	**الرمز**	**المعامل**	**المحاضرات**	**الاعمال الموجهة**	**الحجم الساعي الكلي**
مدخل للقانون		**1**	**1 سا 30 د**	**0**	**1 سا 30 د**

القدرات و/أو الكفاءات المستهدفة – الأهداف التعلّمية – : يتحكم الطالب في المفاهيم الأساسية للقانون وفرعه، تنمية الوعي القانوني لذى الطالب، يفرق بين القواعد القانونية وغيرها من القواعد الأخرى، يعرف مصادر القاعدة القانونية ويميز بين مختلف فروع القانون، يتحكم في المصطلحات القانونية، تنمية المهارات الفكرية والعملية لدى الطالب،

القيم والسلوكيات المنتظرة: تنمية الحس والوعي القانوني لذى الطالب، اكتساب اخلاقيات المهنة القانونية والالتزام بالحوار القانوني، التقيد بالقواعد القانونية واحترام الحقوق والواجبات

المكتسبات القبلية اللاّزمة: المصطلحات القانونية، حقوق الانسان، القوانين الأساسية، الالمام ببعض المصطلحات – الدولة، السلطات، المؤسسات... –

أشكال تقويم تحقّق الأهداف: حلقات نقاشية، دراسة حالات تطبيقية من الواقع، الواجبات المنزلية، تساؤلات شفيهة، امتحان التقييم في نهاية السداسي.

الموارد المعرفية المغذية للقدرات و/أو الكفاءات المستهدفة	**توجيهات بيداغوجية للبناء والإرساء والتقويم التكويني** **الجانب النظري – المحاضرات –**	**الحجم الساعي**
1– مفهوم القانون مفاهيم أساسية، الفرق بين القانون العام والقانون الخاص، هدف القانون، علاقة القانون بالحق، علاقة القانون بالعلوم الاجتماعية الأخرى 1– مفهوم القانون والنصوص القانونية 2– خصائص القاعدة القانونية	إن دراسة تعريف القانون وتمييزه عن المفاهيم الأخرى ضرورية ليس فقط لطلاب القانون والمشتغلين به، بل لكل فرد في المجتمع لكي يفهم النظام الذي يحكم حياته، وليساهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً واستقراراً وتكمن في : فيعد **تعريف القانون** المدخل الأول والأساسي لأي طالب أو باحث في المجال القانوني، فهو يوفر المفاهيم والمبادئ التي ترتكز عليها جميع فروع القانون الأخرى.	**01:30**

3- تمييز القاعدة القانونية عن القواعد الاجتماعية الأخرى - القواعد الدينية و القواعد الأخلاقية ، العادات و التقاليد . . . إلخ 4- علاقة القانون بالعلوم الاجتماعية الأخرى - العلوم الاقتصادية ، العلوم السياسية، العلوم الإنسانية و الاجتماعية . . . إلخ	وتحديد نطاق القانون وسلطته حيث يساعد التمييز على تحديد ما هو ملزم قانونًا وما هو ليس كذلك. فالقانون يتميز بكونه مدعومًا **بجزاء مادي** تفرضه السلطة العامة - الدولة - ، بخلاف القواعد الأخرى التي قد يكون **جزاؤها معنويًا** أو **دينيًا**. فهم طبيعة الجزاءات يوضح التمييز طبيعة الجزاء المترتب على مخالفة كل نوع من القواعد. فمخالفة **القانون** تؤدي إلى عقوبات **مادية كالغرامة** أو **السجن**، بينما مخالفة الأخلاق قد تؤدي إلى نبذ اجتماعي، ومخالفة الدين قد تؤدي إلى عقاب **أخروي**.	**محاضرة أسبوعيا**
2- مفهوم القاعدة القانونية وخصائصها القاعدة القانونية: تعريفها، مكوناتها، خصائصها - القاعدة القانونية قاعدة سلوك، القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية، وقاعدة مقترنة بجزاء - وتقسيماتها من حيث الصياغة مكتوبة وعرفية ومن حيث القوة الإلزامية - القاعدة القانونية الآمرة، القاعدة القانونية المكملة - ، 1- القاعدة القانونية - تعريفها - مكوناتها، - خصائصها 2- تقسيمات القاعدة القانونية - من حيث الصياغة - من حيث القوة الالزامية	**تتجلى أهمية دراسة القاعدة القانونية في جوانب متعددة، منها:** **فض النزاعات وحل المشكلات** توفر القاعدة القانونية الإطار الذي يمكن من خلاله فض النزاعات وحل المشكلات التي تنشأ بين **الأفراد** أو بينهم **وبين الدولة**، وذلك بتطبيق الأحكام القانونية الملزمة. كما **تطفي حماية الحقوق والحريات** تساعد القاعدة القانونية على حماية حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، وتمنع التجاوزات والانتهاكات التي قد تحدث من قبل الأفراد أو السلطات. **تأهيل الكوادر القانونية** تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة للعمل في المجال القانوني، سواء كقضاة أو محامين أو مستشارين قانونيين. **بفهم هذه الجوانب المتكاملة للقاعدة القانونية، يمكن لأي فرد، وخاصة المتخصصين في القانون، أن يكونوا أكثر قدرة على تحليل وفهم وتطبيق القانون في مختلف جوانب الحياة.**	
2- تقسيمات القانون التقسيم الأساسي للقانون وأهميته، مفهوم القانون العام وفروعه، مفهوم القانون العام الخارجي و القانون العام الداخلي، مفهوم القانون الخاص وفروعه، تقسيمات أخرى للقانون من حيث - طبيعة الجزاء، درجة الالتزام، المصدر - **1**- التقسيم الأساسي للقانون وأهميته	دراسة تقسيمات القانون هي أمر بالغ الأهمية وذو أهداف متعددة، سواء بالنسبة للطلاب، الممارسين للقانون، أو للمجتمع ككل. تبسيط **الفهم والتعامل مع الكم الهائل من القواعد القانونية:** يضم القانون آلاف من القواعد. يساعد تقسيم القانون إلى فروع - مثل القانون العام والقانون الخاص، أو القانون الدستوري، الإداري،	

2- مفهوم القانون العام وفروعه أ.القانون العام الخارجي ب.القانون العام الداخلي **3**- مفهوم القانون الخاص وفروعه أ.القانون الخاص الدولي ب.القانون الخاص الداخلي **4**- تقسيمات أخرى للقانون - القوانين الهجينة ، ..... -	الجنائي، المدني، التجاري، إلخ - على تنظيم هذه القواعد في مجموعات متخصصة، مما يسهل فهمها، دراستها، والاهتداء إليها عند الحاجة. تحديد **الاختصاص القضائي** تختلف القواعد والإجراءات المطبقة باختلاف فرع القانون. على سبيل المثال، تختص **المحاكم الإدارية** بالنظر في المنازعات التي تكون **الدولة طرفاً** فيها بصفتها صاحبة سلطة عامة - القانون العام - ، بينما تختص **المحاكم العادية** بالنظر في المنازعات **بين الأفراد** - القانون الخاص - . فهم هذه التقسيمات ضروري لتحديد الجهة القضائية المختصة بالنظر في أي نزاع. **تحديد نوع الأموال** يسهم التقسيم في تحديد ما يعتبر من المال العام وطرق حمايته، مقارنةً بالمال الخاص. **تأهيل الكفاءات** تهدف الجامعات ومؤسسات التعليم القانوني إلى تخريج كفاءات مؤهلة في مختلف فروع القانون لسد حاجات القطاعات المختلفة - مثل القطاع الإداري، القضائي، المحاماة	
3- مصادر القاعدة القانونية المصادر الرسمية وهو اقوى القواعد القانونية - التشريع - تعريف، خصائصه، أنواع التشريع الأساسي، العادي والفرعي المصادر الاحتياطية الشريعة الإسلامية، العرف، القانون الطبيعي ومبادئ العدالة المصادر غير الرسمية الفقه والقضاء 1- المصادر الرسمية للقاعدة القانونية: - الدستور - التشريع الأساسي - - التشريع - التشريع الدولي ، العضوي ، العادي ، الفرعي ... - 2- المصادر الاحتياطية - الشريعة الإسلامية - العرف	مصادر القاعدة القانونية تُعدّ حجر الزاوية في فهم أي نظام قانوني، فهي تمكّن من معرفة من أين تستمد القواعد القانونية قوتها وإلزاميتها، وكيف تتطور وتتغير. يمكن تلخيص أهمية وهدف هذه الدراسة في النقاط التالية **فهم بنية النظام القانوني** تساعد دراسة المصادر على فهم التسلسل الهرمي للقواعد القانونية، مثل الدستور، التشريعات، اللوائح، العرف، ومبادئ الشريعة الإسلامية أو القانون الطبيعي وقواعد العدالة. هذا الفهم ضروري لمعرفة أي قاعدة يجب تطبيقها في حالة التعارض. **معرفة كيفية نشأة القانون وتطوره** سواء عن طريق السلطة التشريعية - التشريع - ، أو من خلال الممارسات المتكررة والمتواترة في المجتمع - العرف - ، أو من خلال المبادئ العامة المستمدة من الشريعة أو الفطرة الإنسانية. كما أنها توضح كيف يتأثر القانون بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع • تحديد المصادر الرسمية للقانون: الهدف الأساسي هو معرفة المصادر التي تُلزم الأفراد وتُلزم السلطات بتطبيقها، مثل التشريع - الدستور، القوانين، اللوائح - والعرف والشريعة الإسلامية ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.	

– القانون الطبيعي 3– المصادر غير الرسمية: – الفقه – القضاء	• فهم دور المصادر التفسيرية: تهدف الدراسة إلى توضيح دور الفقه – آراء العلماء ورجال القانون – والقضاء – أحكام المحاكم وسوابقها – في تفسير وتوضيح القواعد القانونية، حتى لو لم تكن مصادر ملزمة بشكل مباشر في كل الأنظمة. • القدرة على حل النزاعات: تمكّن دراسة المصادر القضاة والمحامين والمهتمين بالقانون من تحديد القاعدة القانونية الواجبة التطبيق على النزاع المطروح، حتى في حالة عدم وجود نص صريح في التشريع.	
5- تطبيق القاعدة القانونية من حيث المكان: مبدا الإقليمية، مبدأ الشخصية. من حيث الأشخاص: مبدا عدم جوازا الاعتذار بجهل القانون تطبيقها من حيث الزمان - مبدأ عدم رجعية القوانين - 1– مفهوم تطبيق القاعدة القانونية 2– شروط تطبيق القاعدة القانونية 3– نطاق تطبيق القاعدة القانونية – من حيث المكان – من حيث الزمان – من حيث الأشخاص 4– صعوبات وتحديات تطبيق القاعدة القانونية	تحديد نطاق تطبيق القانون: بمعرفة المصادر، يمكن تحديد متى وأين تطبق القاعدة القانونية، ومن هم الأشخاص المخاطبون بها. هذا يضمن الشفافية واليقين القانوني. المساعدة في تفسير وتطبيق القانون: عند وجود غموض في نص قانوني أو نقص في التشريع، يلجأ القاضي أو رجل القانون إلى مصادر القانون الاحتياطية والتفسيرية – كالفقه والقضاء – لفهم القاعدة وتطبيقها على النحو الصحيح. ضمان العدالة والاستقرار الاجتماعي: يهدف القانون في جوهره إلى تحقيق العدالة وتنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع لضمان الأمن والاستقرار. دراسة مصادر القاعدة القانونية تضمن أن تكون هذه القواعد مستمدة من أسس راسخة ومقبولة اجتماعياً.	
4- إلغاء القاعدة القانونية: تعريف الإلغاء، أنواع الإلغاء - الإلغاء الضمني، الإلغاء الصريح - ، شروط وحدود الإلغاء **1**– تعريف الإلغاء **2**– أنواع الإلغاء – الإلغاء الضمني – الإلغاء الصريح	دراسة إلغاء القانون وتعديله ليست مجرد دراسة نظرية، بل هي ضرورة عملية لضمان أن يظل النظام القانوني حياً، فعالاً، عادلاً، وقادراً على الاستجابة للتحديات والمتغيرات في أي مجتمع. أهمية دراسة إلغاء القانون وتعديله في : **مواكبة التطورات الاجتماعية** والاقتصادية المجتمعات **تتطور باستمرار**، وتتغير معها احتياجاتها وظروفها. القوانين التي كانت مناسبة في وقت ما قد تصبح غير فعالة أو عائقاً أمام التقدم في وقت لاحق. دراسة إلغاء وتعديل القوانين تضمن مرونة النظام القانوني وقدرته على الاستجابة لهذه التغيرات.	

– شروط وحدود الالغاء	تصحيح **الأخطاء التشريعية** قد تشوب عملية صياغة القوانين بعض الأخطاء أو الثغرات، أو قد يكتشف المشرع لاحقاً أن القانون لا يحقق الهدف المرجو منه. دراسة آليات الإلغاء والتعديل توفر الأدوات اللازمة لتصحيح هذه الأخطاء.	
- **الحق و أنواعه** - تعريف الحق – نظرية الأموال و الأشخاص – – أشخاص الحق – الشخص الطبيعي والشخص المعنوي – ومحله الشخص الطبيعي، الشخص المعنوي، بدء ونهاية شخصيته مميزات شخصيته: الاسم الموطن الحالة الاهلية الذمة المالية - الحق – تعريفه – وسائل اثبات الحق والالتزام: – الكتابة الرسمية الكتابة العرفية شهادة شهود الإقرار القرائن القضائية والقانونية الخبرة اليمين الحاسمة واليمين المكملة – - انقضاء الحق والالتزام - الحق وانواعه: ▪ حقوق مالية ▪ حقوق غير مالية ▪ حقوق ذهنية - أشخاص الحق ▪ – الشخص الطبيعي ▪ – الشخص المعنوي ▪ – بدء ونهاية الشخصية ▪ – مميزات الشخصية 3–إثبات الحق ونهايته : ▪ – وسائل اثبات الحق والالتزام ▪ – انقضاء الحق	إن دراسة نظرية الحق في القانون ضرورية لتكوين عقلية قانونية واعية، قادرة على تحليل وفهم العلاقات القانونية في المجتمع، والمساهمة في بناء نظام قانوني يحقق العدالة ويصون كرامة الإنسان. تشكل نظرية الحق المدخل الأساسي لدراسة العلوم القانونية. لا يمكن فهم القانون بمعزل عن الحقوق التي يقررها ويحميها. فالقانون موجود لتقرير الحقوق وفرض الواجبات المقابلة لها، وبالتالي فإن دراسة الحق هي دراسة شاملة للقانون نفسه. **تحديد ماهية الحق:** تساعد هذه النظرية على تحديد مفهوم الحق، أنواعه، أركانه – صاحب الحق، محل الحق – ، ومصادره – الواقعة القانونية، التصرف القانوني – . هذا الفهم العميق يُمكّن من التمييز بين الحقوق المختلفة وكيفية نشأتها وزوالها. **ربط الحق بالقانون:** ترسيخ فكرة أن الحق والقانون مترابطان بشكل وثيق، فلا يمكن وجود حقوق فعالة دون حماية قانونية، ولا يمكن للقانون أن يكون ذا معنى دون تحديد للحقوق التي ينظمها. **التمييز بين أنواع الحقوق:** القدرة على التفريق بين الحقوق العينية والشخصية والمعنوية، وفهم أثر هذه التفرقة. تحديد أركان الحق ومصادره: التعرف على مكونات الحق الأساسية، وكيف ينشأ الحق من الوقائع والتصرفات القانونية.	

5- المسؤولية القانونية: تعريف المسؤولية، أنواع المسؤولية أ-المسؤولية الجزائية : أركانها و العقوبات المقررة لها ب- المسؤولية المدنية : أنواعها: التعاقدية و التقصيرية أركانها والجزاءات المترتبة عنها ج- المسؤولية التأديبية أركانها والجزاءات المترتبة عنها 1- مفهوم المسؤولية القانونية: - تعريف المسؤولية القانونية - أنواع المسؤولية القانونية 2- أركان المسؤولية القانونية 3- حالات الاعفاء من المسؤولية	المسؤولية القانونية ضرورية لبناء مجتمع يحترم الحقوق، يفرض الواجبات، ويضمن العدالة، كما أنها أداة أساسية للحفاظ على النظام والاستقرار في كافة مناحي الحياة. تحديد **أسس المسؤولية:** فهم الشروط والأركان اللازمة لقيام المسؤولية القانونية، سواء كانت مسؤولية عقدية - ناجمة عن إخلال بعقد - أو تقصيرية - ناجمة عن فعل ضار - تصنيف **أنواع المسؤولية:** التعرف على الأنواع المختلفة للمسؤولية القانونية، مثل المسؤولية المدنية - التي تهدف إلى التعويض - ، والمسؤولية الجنائية - التي تهدف إلى العقاب - ، والمسؤولية الإدارية، وغيرها. تحديد **الأطراف المسؤولة:** معرفة من يقع عليه عبء المسؤولية في حالات معينة، سواء كان فردًا، شركة، أو جهة حكومية. فهم **أثر المسؤولية:** استيعاب النتائج المترتبة على قيام المسؤولية، سواء كانت **عقوبات مالية** - تعويضات - ، أو **جزاءات جنائية** - حبس أو غرامة - ، أو غيرها من **التدابير القانونية.**	
10- التنظيم القضائي في الجزائر القضاء العادي - المحاكم، المجلس القضائي، المحكمة العليا - القضاء الإداري - المحاكم الإدارية، محاكم الاستئناف الإدارية - مجلس الدولة 1- مفهوم النظام القضائي الجزائري - تعريف التنظيم القضائي - الفرق بين التنظيم القضائي، والنظام القضائي 2- مبادئ التنظيم القضائي في الجزائر 3- هيكل التنظيم القضائي في الجزائر - القضاء العادي - القضاء الإداري	التنظيم القضائي في الجزائر ضرورية لفهم أساسيات عمل الدولة، ودور القضاء كركيزة أساسية لسيادة القانون، وحماية الحقوق، وتحقيق العدالة في المجتمع. التعريف **بالمبادئ الدستورية والقانونية:** تهدف الدراسة إلى تعريف الطالب والمواطن بالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها التنظيم القضائي الجزائري، والتي تكرسها الدساتير والقوانين. شرح **مكونات النظام القضائي:** تهدف إلى توضيح الهيئات القضائية المختلفة **(المحاكم، المجالس، المحكمة العليا، مجلس الدولة، محكمة التنازع)** وبيان اختصاصات كل منها وتسلسلها الهرمي. فهم **مسار الدعوى القضائية:** تهدف إلى إيضاح الإجراءات القضائية التي تمر بها الدعاوى منذ **رفعها** وحتى صدور الحكم **النهائي وتنفيذه.** بيان ضمانات المحاكمة العادلة: تهدف إلى تسليط الضوء على الحقوق والضمانات التي يكفلها النظام القضائي للمتقاضين، مثل **حق الدفاع، والتقاضي على درجتين، وعلانية الجلسات، وتسبيب الأحكام.**	

	تحليل دور القضاء في حماية الحقوق والحريات: تهدف إلى إبراز الدور **الفعال للسلطة القضائية** في حماية الحقوق الأساسية للمواطنين وضمان تطبيق القانون على الجميع.	
تحديد محطّات الخرجات الميدانية – وفقا للتقدم في تنفيذ البرنامج – ، أهداف الخرجات وأنشطتها – خاص بالوحدات المعنية بالخرجات الميدانية – :.....يوم الفراغ الأسبوعي.....		